الأنباء
الاحد 10 يونيو 2012

«الامتياز للاستثمار» تدعم المبادرات الإنسانية

أعلن المركز الإعلامي لمجموعة الامتياز الاستثمارية عن قيام الفريق الخاص لحملة التوعية لصالح ذوي الإعاقة الذهنية، ممثلا بكل من جعفر جاسم الرشيد، رئيس الفريق الخاص، وبادي بجاد الدوسري نائب الرئيس بالحضور الى مقر المجموعة وذلك لتكريمها «كشريك نجاح» في مبادرة الفريق الأخيرة، «رحلة الأمل».

وقد حضر اللقاء نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب علي الزبيد بالإضافة لأمين سر مجلس الإدارة احمد الخلف والمستشار الإعلامي للمجموعة عبدالعزيز العنجري.

ويعد الفريق الخاص تجمعا أهليا لبعض أولياء أمور المعاقين ذهنيا وبعض المتطوعين، وقد بدأ بغرض رعاية الفئة المعاقة ذهنيا، وخلق وعي عام مدرك ومتفهم لأبعاد قضية المعاقين ذهنيا بما يكفي لتحقيق مطالبهم التعليمية والصحية والرياضية والقانونية ونبذ المفاهيم الخاطئة عنهم ودمجهم اجتماعيا بما يحفظ إنسانيتهم ويبرز مواهبهم وقدراتهم ويسعد أهاليهم، وانطلاقا من كون هذه الفئة لا تستطيع التعبير عن مطالبها وتحتاج من يثير قضاياها، فقد قرر الفريق الخاص أن يحمل على عاتقه توعية المجتمع بهذه الفئة، وإبراز قدراتهم على التعلم والتدريب والإبداع لتقديمهم للمجتمع ولإتاحة الفرصة لهم لينالوا حقوقهم الأساسية من الكرامة والحياة الطبيعية.

من جانبه أثنى نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في مجموعة الامتياز الاستثمارية علي الزبيد، على ما يقوم به الفريق الخاص من مبادرات تطوعية. خصوصا أن أعضاء الفريق عايشوا الظروف الصعبة التي تعانيها هذه الفئة نتيجة الحرمان والإهمال من مجتمعاتهم لذا فإن ما يقومون به لرفع المعاناة عن هذه الفئة يجعلهم محط اعجاب وتقدير لذا وجب دعمهم.

وفي نهاية اللقاء قدم الزبيد الشكر لأعضاء الفريق الخاص الذين قدموا درعا تذكارية، متمنيا لهم دوام التوفيق والتقدم لخدمة وطنهم الكويت.

علي الزبيد متوسطا جعفر جاسم الرشيد وبادي بجاد الدوسري

لتتصدر به شركات التأمين في المنطقة

«ستاندرد آند بورز» ترفع تصنيف «الخليج للتأمين» الائتماني إلى «ـA»

أكد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة الخليج للتأمين خالد سعود الحسن أن الإنجاز الذي حققته الشركة مطلع الشهر الجاري برفع تصنيفها الائتماني إلى (ـA) بنظرة مستقبلية مستقرة من وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني (Standard & Poor's) يعكس النمو المتواصل الذي تحققه الشركة وقدرتها على حماية أصولها وحقوق مساهميها وسعيها المستمر لتقديم أفضل الخدمات التأمينية لعملائها في جميع الأسواق التي تتواجد فيها من خلال إستراتيجيتها الهادفة إلى التوسع الإقليمي وزيادة حصتها السوقية محلياً وإقليميا.

وأضاف الحسن أن مجموع أصول الشركة ارتفع في الربع الأول من عام 2012 ليصل إلى 283,9 مليون دينار بزيادة مقدارها 17,1 مليون دينار ونسبتها 6٪ عن السنة المنتهية في 2011/12/31، مشيرا إلى أن هذا النمو المتواصل تحقق بفضل الدعم المستمر من العملاء الكرام وثقتهم بإدارة الشركة وخدماتها وبفضل دعم المساهمين الكرام وتفاني وإخلاص موظفي الشركة والذين نتقدم لهم جميعاً بالشكر والتقدير.

خالد الحسن

وكانت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني، قد رفعت في الرابع من الشهر الجاري تصنيف شركة الخليج للتأمين من «+BBB» إلى «ـ A».

وذكرت ستاندرد آند بورز في التقرير الذي أصدرته عن وضع وأداء شركة الخليج للتأمين أنها حققت تقدما ملحوظا في قائمة مصاف أفضل شركات التأمين في العالم العربي، في ظل التحسن الملحوظ للأداء التشغيلي للشركة، متوقعة أن تحافظ الشركة على قوتها المالية بدعم قوي على أساس المخاطر الرأسمالية. وقالت ستاندرد آند بورز إن الأداء القوي لشركة الخليج للتأمين في عمليات الاكتتاب، يعكس الخطوات المهمة التي اتخذتها الشركة لتعزيز الضوابط والسيطرة على مخاطر الاستثمار.

وأضافت ستاندرد آند بورز أن رفع التصنيف الائتماني لشركة الخليج مر بعدة مراحل بدأت بالتأكد من أنها قامت باتخاذ خطوات واثقة باتجاه السيطرة على المخاطر الاستثمارية، مرورا بالأداء المتميز لإدارة الشركة من خلال توسيع قاعدة عملائها وتعزيز حصتها السوقية في البلدان التي تعمل فيها، وتقوية عمليات الاكتتاب التي أدت إلى مركز تنافسي قوي، وانتهاء بالموقف التنافسي المتقدم للشركة من خلال الاجراءات التي قامت بها لتعزيز رأس المال.

ودعم تقرير ستاندرد آند بورز أداء شركة الخليج للتأمين بالإحصائيات التي تؤكد أن الشركة تحتل مركزا متقدما بين منافسيها في سوق مجلس التعاون الخليجي والأسواق العربية الأخرى بعد أن حققت الشركة إجمالي أقساط مكتتبة يقدر بـ 134 مليون دينار في عام 2011 جاء 52٪ منها من الكويت، و19٪ منها من الأردن في حين جاء 13٪ و10٪ منها من شركاتها التابعة في كل من البحرين ومصر على التوالي. وبهذه النتائج احتلت الخليج للتأمين المرتبة الأولى في سوق التأمين في الكويت وكذلك في الأردن والبحرين من خلال شركاتها التابعة الأمر الذي يعكس حجم التنوع والقدرة على تلبية احتياجات العملاء الذي تتميز به الخدمات والمنتجات التأمينية التي تقدمها الشركة.

وبالرغم من زيادة عدد المنافسين في الأسواق، تتوقع ستاندرد آند بورز من مجموعة الخليج للتأمين المحافظة على مركزها التنافسي القوي الريادي مع استمرار عمليات التوسع الإقليمي وزيادة حصتها السوقية.

«بيتك ـ تركيا» يقدم خدمات مصرفية وتمويلية للكويتيين أفراداً ومستثمرين

قال الرئيس التنفيذي في بيت التمويل الكويتي التركي (بيتك ـ تركيا) أفق إيوان إن البنك هيأ كافة السبل لخدمة الكويتيين وعملاء «بيتك» في تركيا وتقديم خدمات متنوعة تناسب احتياجاتهم خلال زيارتهم في فترة الصيف، حيث سيكشف البنك من تواجده في المناطق التي يرتادها الكويتيون في فترة الإجازة الصيفية.

وأوضح إيوان في تصريح صحافي ان عملاء «بيتك» الأفراد يستطيعون الحصول على خدمات مصرفية فردية مثل السحب من حساباتهم في الكويت عبر أجهزة السحب الآلية لبيتك تركيا المنتشرة عبر 186 فرعا في أنحاء مختلفة من تركيا، كما سيتواجد في بعض الفروع في أنقرة واسطنبول موظفين كويتيين لمساعدة عملاء «بيتك» على الحصول على الخدمات المصرفية التي يحتاجونها بأسرع وأسهل الطرق.

وأضاف إيوان إن البنك مستعد كذلك لخدمة المستثمرين ورجال الأعمال من أصحاب الشركات والمؤسسات وتقديم المشورة بحكم الدراية بالسوق التركي وتطوراته المختلفة، بالإضافة إلى مساعدتهم في الحصول على الدعم المناسب لإنجاح مشاريعهم أو بناء استثماراتهم خاصة إذا كانوا يتوجهون للعمل في السوق التركي لأول مرة.

وقال إن «بيتك ـ تركيا» يعمل وفق إستراتيجية تقوم على ربط الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي بتركيا والدول المجاورة لها من خلال شبكة علاقات اقتصادية وتعاون تجاري واستثماري يعزز من العلاقات بين الجانبين ويساهم في تحقيق التقارب بين الشعوب ويعزز الأواصر لما للعلاقات الاقتصادية من أهمية وأولوية في حياة الشعوب حاضرا ومستقبلا.

ونوه إلى أن تركيا تشهد نهضة اقتصادية كبيرة وإقبالا سياحيا واسعا ولديها من المؤهلات والقدرات المادية والبشرية الكفيلة باستيعاب هذه النهضة في كافة المجالات، وان «بيتك ـ تركيا» مستعد لمساعدة الراغبين في الاستفادة من هذه التطورات الايجابية في الاقتصاد التركي وتقديم العون المناسب في إطار إستراتيجية عمله السابق الإشارة إليها، وفي ظل ما تشهده تركيا من إقبال سياحي كبير من الكويت ودول مجلس التعاون، الأمر الذي يحتم على كل بنك يضع خدمة عملائه كأولوية أن يكون معهم في كافة الظروف وهو ما سنقوم به نحو العملاء والمستثمرين بكل مهنية واحتراف.

وأكد إيوان إلى أن البنك يرى أن سن تشريع ينظم عملية تملك العقار للكويتيين والخليجيين وسط رغبة كبيرة منهم لشراء عقارات في تركيا وطلب واسع على هذه الخدمة خاصة العقارات السياحية في الأماكن المتميزة يفتح مجالا واسعا لاستثمار الخبرة العقارية لبيتك في تركيا والكويت لخدمة عملائه والراغبين في اقتناء عقار مناسب بتسهيلات وخدمات متميزة، كما أن عملية تنظيم إصدار الصكوك التي اقرها البرلمان التركي مؤخرا ستساعد في توفير التمويل اللازم للشركات التركية والخليجية لتوسعة أعمالها وأنشطتها سواء في داخل تركيا أو خارجها بتكلفة اقل وبسلاسة وأمان.

أفق إيوان

في محاضرة نظمها «الدولي» حول «خطة التنمية.. الواقع والطموح»

السرحان: نتائج المرحلتين الأولى والثانية من خطة التنمية كانت سلبية

استعرض أستاذ الاقتصاد في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي د.عبدالوهاب السرحان فكرة عامة وسريعة عن خطة التنمية، وكيف حولت الحكومة متمثلة في المجلس الأعلى للتخطيط الرغبة الأميرية السامية في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إلى رؤية إستراتيجية لسنة 2035.

وقال السرحان في محاضرة نظمها بنك الكويت الدولي حول خطة التنمية الواقع والطموح ان الحكومة متمثلة في المجلس الأعلى للتخطيط وضعت رؤية إستراتيجية بعيدة المدى (الكويت سنة 2035) ومن ثم وضعت أهدافا لتحقيق هذه الرؤية.

وأوضح أن الرؤية تتمثل في تحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، ويذكي فيه روح المنافسة ويرفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم ويرسخ القيم، ويحافظ على الهوية الاجتماعية، ويحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة ويوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة.

وأكد السرحان أن تحقيق هذه الرؤية يتم من خلال وضع خطط تنموية مرحلية متوسطة الأجل (كل أربع سنوات) حتى نصل إلى سنة 2035 وتكون قد تحققت هذه الرؤية.

وأشار إلى أن أولى هذه الخطط المرحلية كانت خطة التنمية للسنوات المالية من 2011/2010 إلى 2014/2013، مبينا أن جميع أطياف المجتمع سعدوا بعد أن تم إقرارها بشكل رسمي وبالإجماع من قبل مجلس الأمة والحكومة في فبراير من سنة 2010، وكان هذا التزاما قانونيا من قبل الحكومة وفقا لأحكام القانون رقم 60 لسنة 1986، حيث تنص المادة السادسة فيه على مسؤولية جهاز التخطيط في إعداد مشروع خطة التنمية في ضوء الاستراتيجيات والأهداف بعيدة المدى.

وقال إن خطة التنمية تشتمل على ثلاثة مجالات أساسية وهي: المجال الاقتصادي، ومجال التنمية البشرية والمجتمعية، ومجال الإدارة العامة والتخطيط.

تجدر الإشارة إلى أن التركيز في المحاضرة كان على المجال الاقتصادي فقط.

وفي الجزء الثاني من المحاضرة استعرض السرحان أهم السياسات الاقتصادية التي تصبو إليها خطة التنمية ومدى تحقيق هذه السياسات خلال المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من خطة التنمية، مشيرا إلى أن المرحلة الأولى تتمثل في زيادة مساهمة القطاع الخاص والقطاع الحكومي غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي.

وأوضح أن النتائج كانت سلبية بالنسبة لهذه السياسة خلال المدة المنقضية من خطة التنمية، مشيرا الى ان البيانات التي تم عرضها بالأرقام تشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد زاد بالفعل، إلا أن نسبة مساهمة القطاع الخاص والقطاع الحكومي غير النفطي قد هبطت بصورة ملحوظة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي كانت بسبب زيادة أسعار النفط.

فيما يخص المرحلة الثانية تتمثل في إعادة هيكلة سوق العمل بزيادة نسبة الكويتيين العاملين في القطاع الخاص مفيدا بأن النتائج كانت أيضا سلبية بالنسبة لهذه السياسة، فقد زادت نسبة الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي إلى 74٪ مع انخفاضها في القطاع الخاص.

د.عبدالوهاب السرحان متحدثا في محاضرة «الدولي»

الحكومة تضع أهدافاً إستراتيجية ذات قيمة عالية ولكنها تسير عكس الاتجاه

ولفت إلى أنه تم انتقاد المتسبب الرئيسي في هذه النتيجة السلبية وهي السياسة المتبعة من قبل الحكومة في إقرار الكوادر بطريقة عشوائية خلال الفترة السابقة، مما أدى إلى جذب الخريجين الجدد إلى القطاع الحكومي، خصوصا في الأماكن التي تتمتع بالكوادر الخاصة وعزوفهم عن العمل في القطاع الخاص الذي تكون فيه ساعات العمل الفعلية أكثر من الضعفين مقارنة بالقطاع الحكومي.

وتوصل الى أن الحكومة تضع أهدافا إستراتيجية ذات قيمة عالية وتسير بسياستها في الواقع الفعلي عكس اتجاه هذه الأهداف تماما.

وعن زيادة الإنفاق الرأسمالي (المتمثل في باب المشاريع الإنشائية والصيانة وباب وسائل النقل والمعدات في الموازنة العامة للدولة) وتخفيض الإنفاق الجاري (المتمثل في باب الرواتب والأجور وباب المستلزمات السلعية والخدمات وباب المصروفات الأخرى والتحويلية). قال إن ما تحقق فعلا هو زيادة النفقات الجارية وبقاء النفقات الرأسمالية أو الاستثمارية على ما هو عليه.

بعد عرض بعض من إخفاقات خطة التنمية تطرق السرحان إلى أهم معوقات الخطة التي أدت إلى هذه النتائج السلبية وهي كالتالي: تأخر الموافقات الحكومية في استخراج التراخيص المطلوبة للمشاريع، وطول الدورة المستندية إضافة الى انعدام مسح شامل للأراضي المتوافرة والخالية من العوائق لإقامة بعض المشاريع عليها.

وقال إن شح الكوادر الوطنية القادرة على إدارة مشاريع خطة التنمية وتأخر بعض التشريعات المطلوبة من مجلس الأمة وعدم وجود إستراتيجية واضحة لتمويل الخطة تمثل معوقات تؤخرها أيضا.

ووجه السرحان انتقادا إلى قرار مجلس الأمة وقف المرحلة الثالثة من خطة التنمية وكان هذا الانتقاد بسبب عدم تقديم المجلس اي بديل للخطة، حيث أنه يجب أن تستمر الخطة مع وجود بعض التعديلات على المثالب التي فيها، لا أن توقف خطة التنمية، خصوصا أن الوقت ليس في صالح الدولة في ظل التضخم العالمي المتزايد، فعند استئناف الخطة في وقت لاحق ستكون التكلفة أعلى مما هي عليه الآن.

وفي نهاية المحاضرة تم فتح باب النقاش بعد أن تم طرح المشكلة الرئيسية في الدولة من وجهة نظر المحاضر وهي غياب الجهاز التنفيذي المتجانس، فيجب تعديل الآلية التي يتم على أساسها تشكيل الحكومة فاختيار الوزراء بطريقة المحاصصة أثبت فشله الذريع خصوصا على مدى العشر سنوات السابقة، فالكويت لا ينقصها إعداد المزيد من الدراسات والاستشارات فهي منذ فترة ما بعد الغزو تشهد تشكيلا للجان أو طلبا لدراسات كلها تصب في النهاية في خانة التوصيات بضرورة إصلاح الوضع المالي والتقليل من الإنفاق الاستهلاكي لمصلحة الإنفاق الرأسمالي، وأهمية توفير فرص عمل في القطاع الخاص من خلال خلق بيئة استثمار سليمة، وغير ذلك من التوصيات التي مصيرها في النهاية لا يتعدى الأدراج ولا تجد من يحولها إلى واقع ملموس. فالكويت بحاجة ماسة إلى حكومة متجانسة يتسم رئيسها بقوة القيادة التي تجعله قادرا على اتخاذ القرارات الاقتصادية الحازمة حتى إن كانت هذه القرارات غير شعبوية دون الخوف من الدخول في صراع مع أعضاء مجلس الأمة.

وتم ذكر تجربة ماليزيا وكيف قاد رئيس وزرائها مهاتير محمد الجهاز التنفيذي للوصول بالبلاد إلى مصاف الدول الصناعية الأولى على المستوى الآسيوي والدول المتقدمة على مستوى العالم، على الرغم من مواجهته للعديد من الاعتراضات والانتقادات خلال فترة توليه رئاسة مجلس الوزراء الماليزي.

● منى الدغيمي

الأهداف الإستراتيجية للخطة

قال السرحان إن الأهداف الإستراتيجية للخطة تتمثل في التالي:

- زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستوى معيشة المواطن.
- القطاع الخاص يقود التنمية وفق آليات محفزة.
- دعم التنمية البشرية والمجتمعية.
- تطوير السياسات السكانية لدعم التنمية.
- الإدارة الحكومية الفعالة.
- تعزيز الهوية الإسلامية والعربية.

طرازات سيارات الشرطة فورد «بوليس إنترسبتر» 2013 الجديدة تصل الشرق الأوسط

سيارات فورد «بوليس إنترسبتر» الجديدة لـ 2013

كشفت فورد الشرق الأوسط عن أحدث منتجاتها في سيارات المطاردة الخاصة بالشرطة وهيئات تطبيق القانون، حيث أطلقت إقليميا سيارة «بوليس إنترسبتر» الجديدة كليا لعام 2013 بطرازيها «سيدان» و«يوتيليتي» المتعددة الاستخدامات. واستنادا إلى خبرتها التي تزيد عن 15 عاما في ريادة مجال قطاع سيارات المطاردة الخاصة بالشرطة، وعملها المكثف مع مجلس استشارات الشرطة لديها والذي يتألف من خبراء محترفين في تطبيق القانون، قامت فورد بتقديم هذه السيارة بطرازيها للارتقاء بإرثها العريق وريادتها المتميزة ضمن هذا القطاع إلى أفق جديدة. وبهذا السياق قال المدير التنفيذي العام للمبيعات في فورد الشرق الأوسط حسين مراد: «نحن متحمسون ومتشوقون لإطلاق طرازي بوليس إنترسبتر الجديدين كليا لعام 2013. لقد واصلت فورد ريادتها في مجال تصنيع سيارات الشرطة على مدى 15 عاما، والآن نحن نرتقي ثانية إلى مستويات غير مسبوقة مع الجيل الجديد من هذه السيارة، التي تم تصميمها وتصنيعها خصيصا لتحمل الظروف الصعبة لعمليات الشرطة، حيث تم تعزيز أدائها وتحسين مستوى التحكم بقيادتها، ورفع سوية اقتصاديتها في استهلاك الوقود».

وأضاف مراد: «نحن على ثقة تامة أن هيئات وأجهزة الشرطة في المنطقة، والتي سبق لها أن اختبرت مدى فعالية طراز كراون فيكتوريا بوليس إنترسبتر، ستجد في طرازات الجيل الجديد السمات الأساسية التي امتازت وتفوقت فيها هذه السيارة الأسطورية، يضاف إليها أحدث التقنيات المستخدمة والتي ستعزز من قدرات التحكم بالقيادة وتحسن من الأداء. إن سيارة بوليس إنترسبتر بطرازيها سيدان ويوتيليتي هي بالفعل سيارة مخصصة تلبي الاحتياجات الضرورية في هذا المجال المتطلب».

وقد قامت فورد بتصميم وتصنيع هذين الطرازين بالعمل جنبا إلى جنب مع مجلس استشارات الشرطة لديها، والذي يتألف من خبراء محترفين في تطبيق القانون من الولايات المتحدة وكندا، حيث قاموا بتقديم آرائهم حول العديد من المزايا في السيارة، مثل: السلامة والأداء والمتانة وراحة السائق والفعالية العملية. كما تم الحصول على الاستشارات من سلطات الشرطة من منطقة الشرق الأوسط. وقد تم استخدام مزايا الإنتاج الرئيسية الخاصة بطراز كراون فيكتوريا لتضاف إلى قدرات وإمكانات طرازات الجيل الجديد، بما يشمل تقديم سيارات رفيعة المستوى ذات دفع بكامل العجلات، مخصصة للمطاردات. سيصبح الآن بمقدور مراكز الشرطة ووكالات تطبيق القانون الحصول على هذه السيارة الجديدة كليا، والتي تتمتع بنفس مستوى متانة وتحمل طراز كراون فيكتوريا الشهير.

ومن جهتها قالت مدير التسويق لمنتجات وطرازات بوليس إنترسبتر ليسا تيد: «لقد ساعدتنا خبرتنا الطويلة مع طراز كراون فكتوريا في تطوير الجيل الجديد من سيارات بوليس إنترسبتر، والتي تعتبر أدوات فعالة تمكن مسؤولي الأمن من ممارسة مهامهم وأداء عملهم بسلامة وكفاءة وفعالية». وتحتل سلامة الشرطي المقام الأول لدى فورد، إذ تعتبر طرازات فورد بوليس انترسبتر السيارات الوحيدة التي تم التصديق على سلامة راكبيها في حال حدوث اصطدام خلفي بسرعة 75 ميلا في الساعة (120 كيلومترا في الساعة)، فضلا عن إمكانية توافر ألواح قذائفية في بابي السائق والراكب للحماية من الطلقات النارية.